

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية علوم وتقنية المياه

مؤتمر الخليج العاشر للمياه

"المياه في دول مجلس التعاون.. روابط المياه والطاقة والغذاء"

22- 24 أبريل 2012، الدوحة، دولة قطر

نتائج وتوصيات المؤتمر

تحت رعاية معالي الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر، وبحضور معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي المهندس عبد الله بن عبد الرحمن الحصين، وزير المياه والكهرباء في المملكة العربية السعودية، ومعالي المهندس أحمد بن عبد الله الشحي وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه في سلطنة عمان، وعدد من أصحاب السعادة الوكلاء من دول مجلس التعاون والعديد من الخبراء والمختصين من دول المجلس والدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، عقدت جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية مؤتمرها العاشر للمياه خلال الفترة 22- 24 أبريل، 2012، في الدوحة، دولة قطر، وقامت بتنظيمه بالتعاون مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء" والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبرعاية ودعم عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وشركات القطاع الخاص.

يمثل توفير المياه والطاقة والغذاء في مجلس التعاون وبشكل مستمر ومتزايد في ظل النمو الاقتصادي والسكاني المتسارعين أكبر التحديات التي تواجه دول المجلس، وسيكون للسبل التي تواجه فيها هذه التحديات أثر كبير على مستوى المعيشة والتنمية الإنسانية والنمو المستدام لهذه الدول لعقود قادمة. وفي ضوء الطلب المتزايد على هذه الموارد الثلاث في دول المجلس ونظرا للارتباط الوثيق بينها، فإن التخطيط المتكامل بين قطاعات المياه والطاقة والزراعة يصبح أمراً حيوياً وهاماً لتلبية الطلب على هذه الموارد واستدامة تزويدها في المستقبل.

وقد جاء انعقاد مؤتمر الخليج العاشر للمياه تحت شعار "روابط المياه والطاقة والغذاء" من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1. رفع مستوى الوعي حول أهمية التعامل مع العلاقات المتداخلة بين المياه والطاقة والغذاء وارتباطها الوثيق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستعراض العلاقات والتداخلات والتحديات والفرص الرئيسية لهذه الشائيات الحالية والمستقبلية.
2. توفير ملتقى للمناقشة العلمية المفتوحة وتبادل الآراء والخبرات بين الباحثين والتنفيذيين والمتخصصين وصانعي السياسات والقرارات حول المنهجيات والتقنيات الحديثة المستخدمة في التخطيط وإعداد الاستراتيجيات الوطنية المتوسطة والطويلة الأمد للمياه والطاقة والغذاء في دول مجلس التعاون والمناطق الجافة.
3. وضع وتطوير إستراتيجية للبحث العلمي وتحديد المناطق البحثية المطلوبة في مجال تعريف دور وقيمة الطاقة في قطاعات المياه المختلفة في دول مجلس التعاون، وفي مجال الاستخدام المرشد والموفر للمياه في القطاع الزراعي وزيادة المردود منها.
4. إقامة الروابط وتكوين شبكات الاتصال بين الأفراد والمؤسسات والجمعيات المتخصصة في دول مجلس التعاون والدول العربية ودول العالم الأخرى المهتمة بالبحث العلمي في موضوع المياه والطاقة والغذاء وارتباطاتهم وعلاقاتهم المتداخلة.

ومن خلال جلساته العلمية وحلقات النقاش التي شارك فيها أكثر من 500 مسئولاً وأكاديمياً وباحثاً ومتخصصاً من العاملين في مختلف مجالات المياه، توصل المؤتمر إلى التوصيات الرئيسية التالية:

1. **استكمال وضع السياسات المائية الوطنية في دول المجلس** للمبنيّة على مبادئ وممارسات الحوكمة الفاعلة كإطار عام لوضع وتوجيه السياسات المائية، ومنهجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية واستدامة بيئية كإطار تنفيذي إداري، مع التركيز على جانب إدارة الطلب والمحافظة والترشيد وسلامة مياه الشرب، والقيام بالإصلاحات المؤسسية والتشريعية اللازمة، وبناء وتطوير قدرات المؤسسات المائية للقيام بدورها، وتوفير التمويل والدعم اللازم لذلك.
2. **تحسين مستوى الحوكمة** نحو مزيج من الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إدارة قطاع المياه، وإتباع النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية وتعزيز ثقافة الاستخدام الرشيد للموارد المائية، والعمل على تحويل سلوك المجتمع الخليجي من جزء من المشكلة المائية إلى جزء رئيس في حلها من خلال المشاركة والتوعية.
3. **ضرورة الأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية للمياه في عماليّ صنع السياسات واتخاذ القرار** وتبني منهجية "فاعلية التكلفة" و"تكلفة الفرصة البديلة" و"تكلفة التراخي" كمنهجيات عامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بخيارات إدارة الموارد المائية.
4. **الأخذ بالأدوات الاقتصادية كإحدى الأدوات الإدارية الفعالة في إدارة الموارد المائية** ومنها وضع التعرفة المناسبة لاستخدامات المياه في القطاعات المختلفة بهدف زيادة كفاءة الاستخدام واستدامة الموارد المائية واسترجاع تكاليف الصيانة والتشغيل في مرافق المياه المختلفة، ومراجعة التعرفة بشكل دوري، مع الأخذ في الاعتبار دعم الشرائح ذات الدخل المحدود في المجتمع.
5. **ضرورة إتباع سياسة تكاملية تُوازن بين الزراعة المحلية والاستيراد والاستثمار الزراعي في الخارج لتحقيق الأمن الغذائي في السلع الإستراتيجية في دول الخليج العربي** (القمح والشعير والسكر والأرز والزيوت النباتية الغذائية واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك)، مستفيدة من الميزات النسبية في عناصر الإنتاج الزراعي لبعض الدول العربية والإسلامية.
6. **إنشاء هيئة أو كيان مؤسسي متخصص مسؤل عن عمليات التخطيط والرقابة لإدارة وتكوين المخزون الإستراتيجي للسلع الغذائية بدول مجلس التعاون**
7. **وضع السياسات والخطط الزراعية الواقعية التي تتلاءم مع قدرة الموارد المائية المتاحة** متجددة أو غير متجددة ومياه صرف صحي معالجة، والتوجه نحو طرق وتقنيات الري والزراعة الحديثة، مثل الزراعة بدون تربة، واختيار أصناف النباتات الاقتصادية المقاومة للجفاف والملوحة، لتخفيض استهلاك المياه في القطاع الزراعي ورفع إنتاجية وحدة الحجم من المياه المستخدمة وزيادة المردود منها.
8. **زيادة الاستثمارات المطلوبة في البحث والتطوير في مجال تقنيات تحليل المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي** بالتعاون مع القطاع الخاص بهدف امتلاك وتوطين هذه التقنيات في دول مجلس التعاون وخفض التكلفة والآثار البيئية لها ورفع القيمة المضافة لمشروعات التحلية والمعالجة لاقتصاديات دول المنطقة والارتقاء بمستوى التعاون بين دول المجلس والدول العربية في هذا المجال.
9. **زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، كطاقة بديلة متجددة في مختلف عمليات المياه، وخصوصا في مجال تحلية المياه.**
10. **سد الفجوة المعرفية الموجودة حالياً حول العلاقات المتشابكة بين الطاقة والمياه وضرورها** تعمل على تكامل السياسات الخاصة بهم، وتوجيه الجامعات ومراكز البحوث لبرامجها الأكاديمية والبحوث التطبيقية في مجالات المياه والطاقة والعلاقات المتداخلة بينهم، ومجالات التحلية والطاقات المتجددة.

11. **تكثيف جهود التغذية الصناعية للمياه الجوفية** لزيادة المخزون المائي الجوفي وحماية المياه الجوفية من تناخل مياه البحر مع ضبط جودة المياه المستخدمة في التغذية حفاظاً على الصحة العامة والبيئة، ووضع برامج وخطط وطنية للاستفادة المثلى من الموارد المائية المختلفة مثل مشاريع حصاد المياه وإنشاء السدود لتخزين واحتجاز مياه الأمطار والسيول.
 12. **ضرورة وضع استراتيجيات متكاملة للاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي**، بما فيها الاستفادة من المياه الرمادية، ضمن عملية التخطيط الحضري، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارتها، مع وضع الترتيبات المؤسسية والتشريعية ومعايير الاستخدام الناظمة لها وآليات المشاركة ورفع الوعي اللازمين لتعظيم الفائدة منها والحفاظ على الصحة العامة.
 13. **يعتبر مبدأ الإدارة بالنظم البيئية مبدأً رائداً في المساهمة في الإدارة المستدامة للموارد المائية** يوصى بتعاون الوزارات المعنية بالمياه مع الوزارات المعنية بالبيئة والمنظمات الإقليمية ذات العلاقة لإطلاق برامج رائدة في هذا المجال.
 14. **وضع آليات لربط البحث العلمي وتطوير القدرات المحلية بتخطيط وإدارة الموارد المائية وتشجيع ودعم التعاون المتبادل بين الجهات البحثية والجهات المسؤولة عن المياه والقطاع الخاص العامل في مجالات البحث والتطوير في مجالات المياه المختلفة.**
 15. **ضرورة إتاحة البيانات والمعلومات المائية في دول مجلس التعاون في مجالات إدارة الموارد المائية المختلفة، وإنشاء بوابات إلكترونية متخصصة تساعد على تحقيق ذلك، ومركز معلومات يحتوي على الدراسات والبحوث المتعلقة بمختلف مجالات المياه في دول المنطقة، وتشجيع إنشاء الشبكات البحثية الخليجية والعربية لتبادل المعلومات.**
- يفوض المجتمعون مجلس إدارة جمعية علوم وتقنية المياه بوضع هذه التوصيات للأمانة العامة لمجلس التعاون لعرضها على اللجنة الوزارية للمياه ومتابعة نتائجها، ويطلب من مجلس إدارة الجمعية تعميم هذه التوصيات على المنظمات الإقليمية ذات العلاقة والدول الواقعة في نطاق المناطق الجافة والجهات ذات العلاقة للاستفادة منها، كما يوصى بتبني الجمعية تنفيذ التوصية الأخيرة المتعلقة بـ"إنشاء مركز معلومات يحتوي على الدراسات والبحوث المتعلقة بمختلف مجالات المياه في دول المنطقة بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون.
- وفي الختام، توجه المؤتمر بالشكر إلى سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة القطري على رعايته وتشريفه للمؤتمر، وشكر أصحاب المعالي والسعادة الوزراء والوكلاء على مشاركتهم وحضورهم للمؤتمر، وشكر المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء" على تفضلها باستضافة المؤتمر وأثنى على جهود اللجنة التنظيمية للمؤتمر التي شكلتها المؤسسة لتنظيم المؤتمر والتي أدت إلى نجاحه، وثنى أيضاً مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية في دعم المؤتمر ونجاح أعماله.

والله الموفق، ، ،

أ.د. وليد خليل الزباري

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر